تقييم مستقبل سياسة الجوار الأوروبية

ماريا جوليا أماديو فيسيري.

أستاذة مساعدة في الجامعة الدولية الحرة للدراسات الاجتماعية (LUISS)

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت حيث كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004.

في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية الإطار السياسي الذي يهيئ المشهد لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. تم إطلاق هذا الإطار السياسي في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004. غير أن سياسة الجوار الأوروبية كان محكوماً عليها بمواجهة مجموعة من الصراعات والأزمات وحتى الحروب. ولم يواجه أي إطار سياسي آخر في الاتحاد الأوروبي هذا القدر من التحديات عبر الزمن وانتشرت عبر مختلف قطاعات السياسة. وبعد مرور عشرين عامًا، يكشف مسح يوروميسكو عن خيبة أمل واسعة النطاق فيما يتعلق بفعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على المجالات ذات الأولوية لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. خيبة أمل تقترن بالحاجة الملحوظة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية الحالية، إما من خلال تنقيحها مرة أخرى أو من خلال تجديدها بالكامل كإطار سياسي. كيف وصلنا إلى هنا؟ وماذا يمكننا أن نفعل لإعادة إطلاق سياسة الجوار الأوروبية؟

تأثير غير فعال

لا يبدو أن سياسة الجوار الأوروبية كانت قادرة على دعم طموحات الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أنها زودت الاتحاد الأوروبي بالأداة اللازمة لتعزيز قيمه ومصالحه.

تشير نتائج مسح يوروميسكو إلى أن تأثير سياسة الجوار الأوروبي كان محدودًا للغاية عبر مجموعة من مجالات السياسة ذات الصلة بتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. ويرى المشاركون في المسح أن هذا التأثير غير فعال إلى حد كبير فيما يتعلق بحل النزاعات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتنقل والتفاهم المتبادل بين الناس. في حين يبدو تأثير سياسة الجوار الأوروبية أكثر فعالية قليلاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويبدو أن التكامل التجاري قد استفاد أكثر من سياسة الجوار الأوروبية. إذا اعتبرنا أن مجالات السياسة هذه تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبية المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الاستجابات السلبية تشير إلى فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع جيرانه، على الأقل من حيث التصور العام. في الواقع، لا يبدو أن سياسة الجوار الأوروبية كانت قادرة على دعم طموحات الاتحاد الأوروبي في «إنشاء منطقة من الرخاء وحسن الجوار، تقوم على قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية مبنية على التعاون» (معاهدة الاتحاد الأوروبي، المادة 8). وفي الوقت نفسه، لا يبدو أنها زودت الاتحاد الأوروبي بالجهاز اللازم لتعزيز قيمه ومصالحه، وفقًا لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، المادة 3.5.

للوهلة الأولى، لا تعتبر هذه النتائج مفاجئة. في حين أن الأزمات المتعددة التي تحدث في الجوار الجنوبي قد شوهت مجالات السياسة هذه على مدى السنوات الماضية، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن في كثير من الأحيان من تقديم استجابات فعالة لها. غير أن نظرة فاحصة على التباين في النسب المئوية عبر قطاعات السياسة تكشف عن نمط مثير للاهتمام: يبدو أن تصور المشاركين في المسح لفعالية سياسة الجوار الأوروبية في مجال سياسي معين يرتبط بشكل إيجابي بالتكامل الأوروبي في مجال السياسة هذا. في جوهر الأمر، كلما زاد مجال السياسة من مشاركة مؤسسات الاتحاد الأوروبي في السياسات ذات الصلة بالدول الأعضاء، كلما زاد عدد المشاركين في المسح الذين يرون أن سياسة الجوار الأوروبية كان لها تأثير فعال على مجال السياسة هذا

عند تقييم فعالية سياسة الجوار الأوروبية، سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أدنى النسب، في حين سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجالات سياسية عالية التكامل أعلى النسب.

ومن الجدير بالذكر أن أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي تعمل وفقاً لمنطق حكومي دولي ولا تتصور دوراً تقديرياً لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، سجلت أدنى النسب المئوية. في الواقع، اعتبرت الغالبية العظمى من المشاركين في المسح أن فعالية تأثيرات سياسة الجوار الأوروبية على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن حل النزاعات، كانت بين منخفضة ومنخفضة للغاية (77% و85% على التوالي). وعلى العكس من ذلك، سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجالات سياسية شديدة التكامل أعلى النسب المئوية. وعلى وجه الخصوص، فإن مجال السياسات الذي يحظى بأعلى نسبة من الردود الإيجابية هو التجارة، حيث يعتقد 45% من المشاركين أن فعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية كانت بين مرتفعة ومرتفعة للغاية. التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مجال السياسات الذي يحظى بثاني أعلى نسبة من الردود الإيجابية (38%). يعتبر تأثير سياسة الجوار الأوروبية على التنقل والتفاهم المتبادل بين الأشخاص، والذي يتجذر إلى حد كبير في سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، أقل فعالية قليلاً (34%). صحيح أن الفرق بين هذا المجال ومجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس كبيرا جدا. ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة أن سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي تقدم سمات حكومية دولية أكثر من سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي. ومن المثير للاهتمام أن هذا التفسير يتماشى مع أحدث الدراسات حول التكامل الأوروبي للسياسات الخارجية للدول الأعضاء في سياق سياسة الجوار الأوروبية، وكذلك مع الدراسات حول أنشطة الاتحاد الأوروبي في الحوكمة العالمية (أماديو فيسيري وهوفمان 2023؛ أماديو فيسيري وفينيري 2023). وفي الوقت نفسه، تلقى هذه النتائج صدى لدى النقاد والباحثين الذين يدعون إلى إعادة هيكلة البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، خاصة لدى أولئك الذين يطالبون بإعادة الهيكلة الموجهة نحو تكامل أعمق وشامل لسياسات الدول الأعضاء عبر القطاعات (فابريني وآخرون 2023؛ لينى 2022).

الرسم البياني 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟

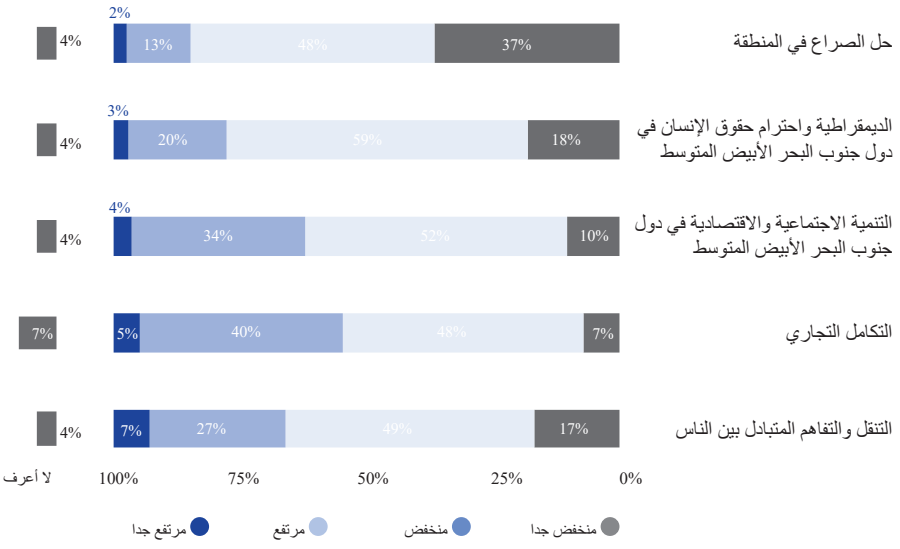

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

ومع ذلك، فإن ديناميكيات التكامل - أو عدم وجودها - قد لا تكون كافية لتفسير التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية على مجالات السياسة هذه. في الواقع، يشير مسح يوروميسكو إلى أن المشاركين في المسح يعتبرون الخلاف والتناقضات بشأن الأولويات بين الاتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية السبب الرئيسي وراء التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية (انظر الرسم البياني 2). صحيح أن سياسة الجوار الأوروبية ظلت تعاني من مثل هذه الانتقادات منذ إطلاقها لأول مرة. غير أن استمرارها يدعو إلى الحاجة إلى عملية تفكير واعية من جانب الاتحاد الأوروبي. عملية تفكير، وفقًا للبعض، يجب أن تبدأ من تغيير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال فهم ممارساته فيما بعد الاستعمار (أونار ونيكولايديس 2013) وبذل جهد أكبر نحو إدراج الطلبات الأخلاقية والعملية لشركاء الاتحاد الأوروبي) وولف وآخرون 2022). في الواقع، بدلاً من اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة أخلاقية ومعيارية، فقد تم اتهامه بشكل متزايد بالنفاق المنظم في نهجه تجاه الجوار الجنوبي على مدى السنوات الماضية (كوسومانو 2019؛ لونغو، بانبيانكو، وكاناتا 2023)

هناك سبب آخر للتأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية، تم تحديده على أنه ذو أهمية خاصة من قبل المشاركين في المسح، وهو ضعف تنفيذ سياساتها وبرامجها واتفاقياتها. وقد تكون هذه النتيجة مستمدة من الديناميات المؤسسية الخارجية. وقد جادل البعض في هذا الصدد بأن التأثير المحدود للاتحاد الأوروبي قد يُعزى إلى إعادة إنتاج سياسة الجوار الأوروبية للتسلسل الهرمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية. ويزعمون أنه بقدر ما تظل سياسة الجوار الأوروبية أداة

للتكامل السياسي والاقتصادي، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون قادرًا إلى حد كبير على تحقيق إصلاحات ديمقراطية واقتصادية في البلدان المجاورة له (آرستاد وبريمبرج 2017؛ أماديو فيسيري وفابريني 2017). ومع ذلك فإن الديناميكيات المؤسسية الداخلية للاتحاد الأوروبي ربما كانت سبباً في عرقلة تماسك الاتحاد الأوروبي وقدرته أيضاً. لقد تأثرت البنية المؤسسية التي تنظم عمل سياسة الجوار الأوروبية بالتنافس بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخاصة المفوضية الأوروبية وهيئة العمل الخارجي الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما كان انتشار الجهات الفاعلة المؤسسية في الاتحاد الأوروبي سبباً في تشتت السيطرة، وبالتالي الحد من فعالية سياسة الجوار الأوروبية

كثيراً ما كان انتشار الجهات الفاعلة المؤسسية في الاتحاد الأوروبي سبباً في تشتت السيطرة، وبالتالي الحد من فعالية سياسة الجوار الأوروبية.

الرسم البياني 2 : س- 1b بشكل عام أو فيما يتعلق بالمجالات المحددة المذكورة أعلاه. لماذا تعتقد أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية كان محدودًا؟ تم إعداد الفئات من أسئلة مفتوحة

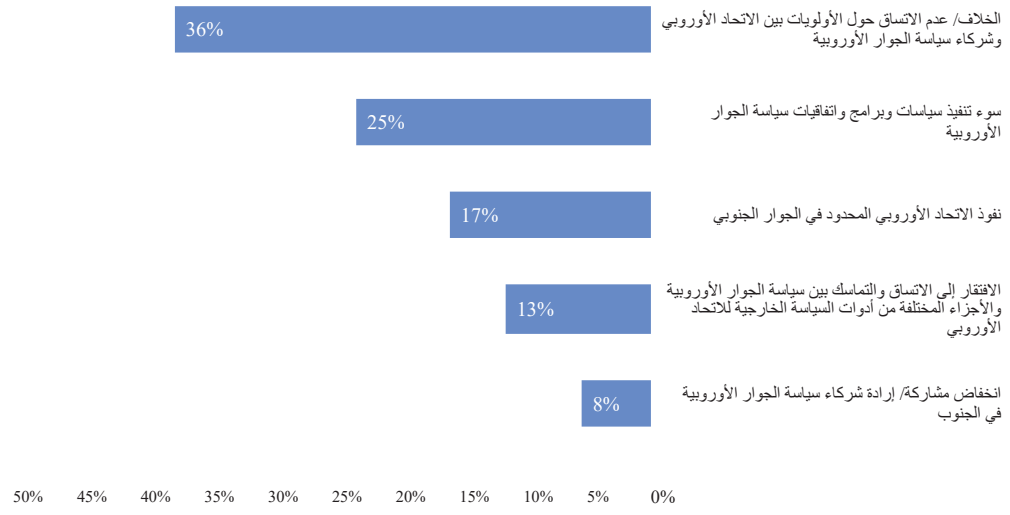

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

كما أرجع المشاركون في المسح فعالية سياسة الجوار الأوروبية المحدودة إلى نفوذ الاتحاد الأوروبي المحدود في الجوار الجنوبي. في حين أن منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت في قلب سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقلالها الاستراتيجي، فقد أكدت الخطة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021 على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية 2019، 2021). ومن المؤكد أنه على الرغم من المنافسة المتزايدة من الصين والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، لا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكثر نفوذاً لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (أماديو فيسيري وفينيري 2023). ولكن كما أظهر غياب الاتحاد الأوروبي عن المفاوضات بين إسرائيل وحماس على مدى الأشهر الماضية، فإن نفوذه محدود إلى حد كبير فيما يتصل بأمن المنطقة.

اعتمدت سياسة الجوار الأوروبية بشكل عام في الغالب على الأدوات السياسية والاقتصادية التنظيمية بدلاً من الأدوات المتعلقة بالأمن.

وهذا النمط لا يشكل مفاجأة أيضًا. والحقيقة أن سياسة الجوار الأوروبية اعتمدت في الأغلب الأعم على الأدوات السياسية والاقتصادية التنظيمية بدلاً من الأدوات المرتبطة

بالأمن. كما تم تحديد الافتقار العام للتماسك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأجزاء المختلفة لأداة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كسبب وراء التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية. كما تمت مناقشته أعلاه، في الواقع، فإن تفوق دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في بعض قطاعات السياسة، إلى جانب الطبيعة المتنازع عليها للحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، أدى في كثير من الأحيان إلى قرارات وسياسات تعكس أدنى إجماع على القاسم المشترك بين الدول الأعضاء (هوفمان ونيمان 2018). أخيرًا، حدد عدد محدود فقط من المشاركين انخفاض المشاركة/الإرادة من جانب شركاء سياسة الجوار الأوروبية-الجنوبيين كسبب وراء عدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية. تشير مثل هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من الانتقادات التي يواجهها، لا يزال يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شريك مرحب به من قبل دول الجوار الجنوبي.

الحاجة إلى تغيير

هل سياسة الجوار الأوروبية بحاجة إلى تغيير؟ ويظهر مسح يوروميسكو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق حول الحاجة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية. وفي حين يعتقد 44% من المشاركين أن الإطار الذي ينظم تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه ينبغي مراجعته مرة أخرى كما حصل في عامي 2011 و2015، يعتقد 44% آخرون أنه ينبغي تجديده بالكامل كإطار.

الرسم البياني 3: س 2 - منذ إنشائها في عام 2004، تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عدة مرات، مراجعة عام 2011، ومراجعة عام 2015، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021. ينبغي لسياسة الجوار الأوروبية أن تقوم بما يلي:

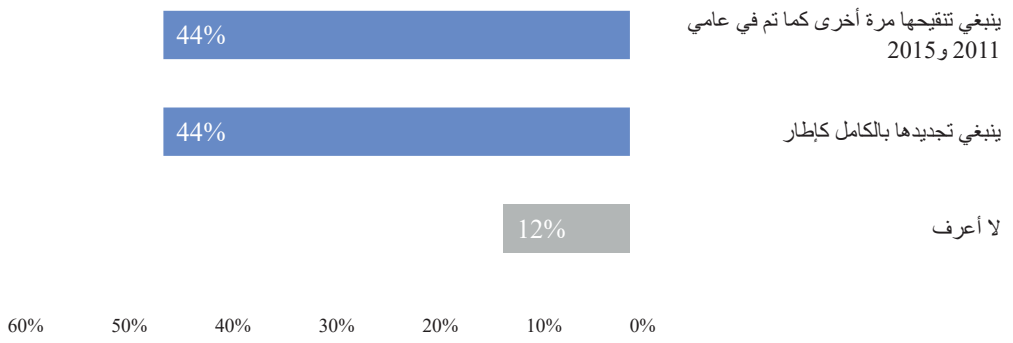

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

من حيث المبدأ، فإن مراجعة سياسة الجوار الأوروبية الحالية يمكن أن تكون خطوة أولى نحو تخفيف تأثيرها المحدود على فعالية مشاركة الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. لكن من غير المرجح أن تكون المراجعة البسيطة رائدة. منذ بدايتها، خضعت سياسة الجوار الأوروبية لمراجعتين رئيسيتين، في عام 2011 وفي عام 2015. ولكن بدلاً من معالجة أوجه القصور البنيوية في الاتحاد الأوروبي، جسدت هذه المراجعات

دوافع خطابية للاتحاد الأوروبي وانتكاسات عملية ــ ساخرة في بعض الأحيان. كانت مراجعة عام 2011 بمثابة استجابة للأحداث في العالم العربي، وكانت موجهة بشكل أساسي نحو دعم عمليات التحول الديمقراطي لتغيير وتيرة الاتحاد الأوروبي بعد عقود من الإذعان الضمني للأنظمة الاستبدادية في الجوار الجنوبي. ومع مراجعة عام 2015، وعلى خلفية الصراعات في المنطقة و»أزمة اللاجئين»، أصبح تحقيق الاستقرار مرة أخرى هو النموذج الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية. ولا يزال هذا الاتجاه نحو التأمين يلوث النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المنطقة. وتشكل سياسة الهجرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً في تونس مثالاً مهماً. وفي حين قام الاتحاد الأوروبي بحكم الأمر الواقع بنقل إدارة الهجرة إلى تونس، إلا أن استراتيجيته فشلت منذ البداية مع انخفاض طفيف فقط في عدد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا. والأسوأ من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي لم يقدم آليات مساءلة ذات معنى لإدارة الهجرة في تونس، مما أدى إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان (اللاجئون الدوليون 2024).

في الآونة الأخيرة، وبينما كان وباء فيروس كوفيد 19 لا يزال مستعرًا، سعت الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021، المقترحة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية، إلى إعادة إطلاق وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار الجنوبي.

كان الهدف من خطة اقتصادية واستثمارية للجيران الجنوبيين مرفقة بالأجندة هو الحفاظ على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي طويل المدى في المنطقة (المفوضية الأوروبية 2021). وعلى الرغم من ذلك، استمرت دول الجوار الجنوبي في مواجهة عقبات هيكلية أمام النمو الشامل والأسواق التنافسية، مما أعاق بشكل كبير تعافي المنطقة من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2021). إن نسب المشاكل البنيوية التي تعانيها هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي لن ينصف ارتباطه بمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من قدرتها على مواءمة القواعد وتعزيز التدفقات التجارية، إلا أن اعتماد سياسة الجوار الأوروبية بشكل عام على الاستخدام السياسي للاعتماد الاقتصادي المتبادل أثبت أنه غير كاف لمعالجة هشاشة الدولة، وضعف هيكل الإدارة، وانتشار الفساد في القطاع الأمني في البلدان (أماديو فيسيري وبونومي 2021).

ينبغي أن يكون نهج الاتحاد الأوروبي المتجدد أكثر تجزئة. ليأخذ بعين الاعتبار تطلعات واحتياجات دول محددة مع تحقيق التوازن بينها وبين أولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وعلى العكس من ذلك، فإن تجديد سياسة الجوار الأوروبية بشكل كامل باعتبارها إطاراً سياسياً من شأنه أن يعالج عيوبها بشكل أكثر فعالية. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، كما أشار العديد من المشاركين في المسح، يمكن أن تكون استخدام نهج أكثر تصميمًا جغرافيًا تجاه الجوار الجنوبي. وقد أتاح اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا عام 2022 الفرصة للقيام بذلك. كانت الحرب سبباً في إحداث تغيير شامل في سياسة الجوار الأوروبية من خلال إرساء الأساس لانضمام ثلاث دول من شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، وهي على وجه التحديد أوكرانيا، ومولدوفا، وجورجيا. ورغم أن سياسة الجوار الأوروبية سوف تظل تغطي جزءاً من منطقة القوقاز، إلا أن مثل هذا التغيير يعكس نمطاً كان موجوداً بالفعل في الماضي. كانت دول أوروبا الشرقية على استعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ زوال الاتحاد السوفييتي. ورغم أن مشاركتها في سياسة الجوار الأوروبية كان يُنظر إليها في كثير من الأحيان باعتبارها خطوة وسيطة نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، مع طموحها بالإفلات من الإمبريالية الروسية، إلا أن هذه البلدان كانت عموماً أكثر حرصاً من بلدان سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب على

يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد استخدام الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتحقيق نتائجه السياسية.

يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بشكل أكثر اتساقا على دمج أدوات سياسته الخارجية والأمنية المشتركة في إطار متجدد. وبما أن الانتخابات الأمريكية لعام 2024 تلوح في الأفق فوق المشاركة الأمريكية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبقاء مدة الحرب بين إسرائيل وحماس غير مؤكدة، فإن هذا سيكون تحديًا حاسمًا للاتحاد الأوروبي.

التكيف مع طلبات الاتحاد الأوروبي. على العكس من ذلك، كثيراً ما نظرت دول الجوار الجنوبي إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره استمراراً للتطلعات الاستعمارية للدول الأوروبية. ومع ذلك، ينبغي أيضًا أن يكون نهج الاتحاد الأوروبي، لمراعاة تطلعات واحتياجات دول محددة مع تحقيق التوازن بينها وبين أولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وكخطوة ثانية، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد استخدام الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتحقيق نتائجه السياسية. فمن ناحية، يتعين عليه أن يبتكر استراتيجية تركز على النمو الاقتصادي في جيرانه وأن يستثمر في موارده الاجتماعية والبشرية لتعزيز القدرة المجتمعية لهذه البلدان على الصمود. على سبيل المثال، يمكن لإشراك دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل مستمر في استراتيجية المناخ للاتحاد الأوروبي أن يحفز التغييرات الهيكلية في المنطقة مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والحكم الرشيد (توتشي وآخرون 2023). ومن ناحية أخرى، ينبغي له أن يراقب بشكل أكثر اتساقا استخدام هذه البلدان للدعم الذي يقدمه، بما في ذلك عندما تدير تدفقات الهجرة نيابة عنه. وأخيرا، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بشكل أكثر اتساقا على دمج أدوات سياسته الخارجية والأمنية المشتركة في إطار متجدد. وبما أن الانتخابات الأمريكية لعام 2024 تلوح في الأفق فوق المشاركة الأمريكية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبقاء مدة الحرب بين إسرائيل وحماس غير مؤكدة، فإن هذا سيكون تحديًا حاسمًا للاتحاد الأوروبي. صحيح أنه في ضوء الأداء الحكومي الدولي لمثل هذه الأدوات والانقسامات بين الدول الأعضاء بشأن القضايا المرتبطة بالأمن، فإن تحقيق مثل هذا الاتساق قد يكون بالغ الصعوبة. ومع ذلك، وكما تعلمنا من استجابة الاتحاد الأوروبي للغزو الروسي لأوكرانيا من خلال أداة ومرفق السلام، فإن مؤسسات الاتحاد الأوروبي قادرة على وضع ترتيبات قادرة على سد الفجوة بين التطلعات الأمنية للاتحاد الأوروبي وقدراته دون إعاقة رغبة الدول الأعضاء بشكل مفرط في الحفاظ على سيطرتها الشديدة على عمليات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المراجع

أوسني كاللاند، أ.، بريمبرج، ن. (2017). دراسة سياسة الجوار الأوروبية من خلال عدسات المقاربات النقدية. في دليل روتليدج حول سياسة الجوار الأوروبية، روتليدج

أماديو فيسيري، م. ج.، بونومي، م. (2021). بحث الاتحاد الأوروبي عن استقلال استراتيجي «فعّال» في منطقة الجوار. روما: Istituto Affari Internazionali.

https://www.iai.it/en/pubblicazioni/eus-search-effective-strategic-autonomy-neighbourhood (6 أبريل/ نيسان 2022)

أماديو فيسيري، م. ج.، فابريني، س. (2017). تقييم دور الممثل الأعلى في مصر خلال الربيع العربي. المتفرج الدولي 52(3): 64-82. doi:10.1080/03932729.2017.1330021.

أماديو فيسيري، م. ج.، أتفاني، هوفمان، س. سي. (2023). الحوكمة العالمية من قبل الاتحاد الأوروبي. فلورنسا، إيطاليا: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية

https://cadmus.eui.eu/handle/1814/75700

أماديو فيسيري، م. أ.، فينيري، جي. (2023). مشاركة الاتحاد الأوروبي مع جنوب البحر الأبيض المتوسط: تكامل سياسة الجوار الأوروبية. قادم، صريح، فورثكمنج. باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، المملكة المتحدة

كوسومانو، إي. (2019). إنقاذ المهاجرين باعتباره نفاقاً منظماً: بعثات الاتحاد الأوروبي البحرية قبالة سواحل ليبيا بين العمل الإنساني ومراقبة الحدود. التعاون والصراع 54(1): 3-24. doi:10.1177/0010836718780175.

المفوضية الاوروبية (2019). أولويات المفوضية الأوروبية للفترة 2019-2024 (المبادئ التوجيهية السياسية)

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/stronger-europe-world_en.

المفوضية الاوروبية (2021). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط.

https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf.

فابريني، س.، كاباتي، أ.، هيغيدوس، د.، زغاغا، ت. (2023). اتحاد فيدرالي للتعامل مع الحرب الروسية. EU3D. EU3D – ملخص السياسة

https://www.eu3d.uio.no/publications/eu3d-policy-briefs/eu3d-policy-brief-3-april-2023.html (7 أبريل/ نيسان 2024)

هوفمان، ن.، نيمان، أ. (2018). فاعلية الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبية. في دليل روتليدج حول سياسة الجوار الأوروبية، روتليدج

اللاجئون الدوليون (2024). سياسات الهجرة الأوروبية والتونسية: وصفة للفشل والمعاناة. IAI Istituto Affari Internazionali.

https://www.iai.it/it/pubblicazioni/european-and-tunisian-migration-policies-recipe-failure-and-suffering (7 أبريل/ نيسان 2024)

ليهن، س. 2022. جعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مناسبة للعالم الجيوسياسي. كارنيجي أوروبا
https://carnegieeurope.eu/2022/04/14/making-eu-foreign-policy-fit-for-geopolitical-world-pub- (7 أبريل/ نيسان 2024)

لونغو، ف.، بانبيانكو، س.، كاناتا، ج. (2023). احذر الحفرة انتبه للحفرة! النفاق المنظم في تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الجنوبية المجاورة بشأن الحماية الدولية. مراجعة العلوم السياسية الإيطالية
Rivista Italiana di Scienza Politica 53(3): 367–83.doi:10.1017Lipo.2023.9.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). آفاق سياسة الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. باريس، فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(OECD). https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en.

فيشر-أونار، ن. كاليبسو، ن. (2013). أجندة اللامركزية: أوروبا كقوة ما بعد الاستعمار. التعاون والصراع 48(2): 283-303.

توسي، ن.، بيانكي، م.، بورجيت، في.، إيل-مازيجا، م. أ.، جيولي، م.، غلاشانت، جي. م.، ريموندي، بي. بي. وآخرون. (2023). من أجل صفقة خضراء أوروبية متوسطية جديدة. روما، إيطاليا: Istituto Affari Internazionali. نص
. https://www.iai.it/it/pubblicazioni/new-euro-med-green-deal (8 أبريل/ نيسان 2024)

وولف، س. جازسي، د.، هوبر، د.، فيشر أونار، ن. (2022). كيفية إلغاء مركزية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل انعكاسي: التنافر وإعادة البناء المعاكس في الهجرة والحوكمة الدينية وحوكمة الجوار. مجلة دراسات السوق المشتركة (JCMS) 60(6): 1611–28. دوى:10.1111/jcms.13335.